



الغانم مع سفير الإمارات صقر ناصر الرئيسي



الرئيس الغانم مستقبلاً السفير الإيطالي جيوسيبيني سكونا ميليو



رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم مستقبلاً سفيرنا لدى هولندا عبدالرحمن العتيبي

## الغانم يستقبل سفيرنا في هولندا وسفيري إيطاليا والإمارات

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس سفيرنا لدى هولندا عبدالرحمن العتيبي. كما استقبل الغانم سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الكويت صقر ناصر الرئيسي. واستقبل الغانم سفير جمهورية إيطاليا لدى الكويت جيوسيبيني سكونا ميليو.

### إسناد الفصل في الطعون إلى دائرة أو أكثر من دوائرها

## الكندري يقترح توسيع اختصاص محكمة الاستئناف

وهي تنظر طعون الجنح على مدى (16) عاماً ولا يزال هذا النظام معمولاً به بنجاح تشهد عليه ساحة العمل في دور القضاء.



عيسى الكندري

لذا، فإنني أقدم بالاقتراح برغبة التالي: 1- توسيع اختصاص محكمة الاستئناف، وإسناد الفصل في الطعون التي يحددها مجلس القضاء الأعلى التي لم يحل دورها لتنظرها محكمة التمييز إلى دائرة أو أكثر من دوائر محكمة الاستئناف لتفصل فيها بهيئة تمييز على ألا يجلس في هذه الدوائر من يكون قد سبق له الإشتراك في نظر الاستئناف المطعون عليه بالتمييز، وتكون الأحكام الصادرة في هذا الشأن غير قابلة للطعن فيها أمام محكمة التمييز. 2- أن تتخذ الترتيبات اللازمة للبدء بتنفيذ النظام المقترح مع بداية العام القضائي 2020/2019. 3- دعوة المحكمة لاتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة بصفة الاستعجال لوضع النظام الجديد موضع التنفيذ في أقرب وقت.

تقدم نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري باقتراح برغبة، قال في مقدمته إنه رغبة في رفع المعاناة عن المتقاضين وتخفيف العبء الواقع على دوائر محكمة التمييز بسبب تدفق الطعون بأعداد كبيرة في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف في المواد المختلفة، الأمر الذي يتسبب في بقاء هذه الطعون مدداً طويلاً حتى يحل دورها لتنظرها محكمة التمييز، وفي خلال هذه المدد تظل المراكز القانونية للمتقاضين قلقة وهو ما يلحق بهم أضراراً. ولتحقيق العدالة الناجزة، وعلاج ظاهرة بطء التقاضي التي تتأذى منها العدالة كثيراً، فإننا تقترح توسيع اختصاص محكمة الاستئناف وإشراك عدد من مستشاريها في نظر ما يحيله عليها مجلس القضاء الأعلى من الطعون المتركمة في دواير محكمة التمييز لتنظرها بهيئة تمييز، وبما يعزز هذا الاقتراح ما ثبت من نجاح الدور الذي تضطلع به محكمة الاستئناف

### مضروبة الا وجلبوا منها شهادة علمية؟

وقال الدمخي ماذا يفعل مجلس الوزراء؟ وماذا لا يكشف عن حالات التزوير؟ مشيراً إلى أنهم أبلغوه ان حالات التزوير تتم بناء على بلاغات من الناس. ولفت الدمخي إلى ان هناك 12 حالة تزوير في 2018 و31 حالة تزوير في 2017 بينما لا يوجد أي مسؤول ثبت عليه الرشوة إلا في 2007 مستغنياً من عدم خروج الناطق الرسمي والتكلم بهذا الشأن لتطمين المواطنين وجعلهم أميين على جناسيهم. وبين الدمخي انه عساه الحكومة ان تظهر وان تكشف لنا عدد الشهادات المزورة وعدم السكوت، مشيراً إلى انه لا يجوز الرد على هذه الإشاعات التي يتداولها الناس. واستغرب الدمخي من تداول موضوع إنشاء هيئة لفحص الجناسي قائلًا «من صحكم تريدون التشكيك في أسس البلد وانتم لم تسمحو للناس بالجوء للقضاء قائلًا: لن نسمح لكم بهذا الشيء». وأكد الدمخي للبلد ويجب ان تتخذوا مواقف الذهاب للمحكمة الادارية متأسفاً من عدم وجود مسؤولية تجاه ما يحدث في البلد من تشكيك في كل شيء مطالباً بإهمام بضرورة ان يكونوا «شجاعاً» وان يواجهوا الناس في هذه المعلومات ان كان هناك تزوير في الجناسي والشهادات ام لا.

## الدمخي: نرفض إنشاء هيئة لفحص الجناسي



د. خليل عبدالله وثامر السويط و...عادل الدمخي ومحمد هايف خلال اجتماع اللجنة

الآن باستيراد معدات ويقومون بتدريب كوادر فنية لمعالجة هذا الجانب. ولف الدمخي الى ان هناك بعض الشكاوى من بعض الجمعيات في الحالات الانسانية التي لا تستطيع دفع تكاليف علاجها حيث اتفقنا على ضرورة ان يكون هناك اتصال مباشر ما بين وزير الصحة وما بين هذه الجمعيات وصندوق اعانة المرضى التي له دور كبير في تخفيف هذه الامم على المرضى. وأشار الدمخي الى ان هناك صندوق تم تشكيله ما بين «بيت الزكاة والصندوق الخيري وصندوق اعانة المرضى والامانة العامة للاوقاف» لهم دور كبير في علاج الكثير من الحالات «كويينين - غير محددتي الجنسية - واقدين» مشيراً الى

انه تمت معالجة اكثر من الفين مريض في 2018 بملايين الدولارات. وعن زيادة الرسوم قال الدمخي ان وزارة الصحة أبلغتنا بان زيادة الرسوم جاءت لتخفيف الضغط على أقسام الطوارئ في المستشفيات لكي يلجا المرضى الى المستوصفات مشيراً الى ان اللجنة ستتابع هذه الحقوق وطريقة علاجها في الأيام القادمة.

بين الدمخي ان المخطط الهيكلي بوراثة المرحوم قديم ويعاني من بعض المشاكل التي تحتاج الى مراجعة لافتاً الى ان هناك بعض الدرجات تحتاج الى كوادر حتى يتم استغلالها وان هناك ترهلاً في العمل الإداري يحتاج الى إعادة هيكلة. ومن جانب آخر طالب الدمخي سمو رئيس مجلس

## الكندري يسأل عن الأموال المستثمرة بـ «التأمينات» في «وفرة - نيويورك»

نيويورك - والشركات التابعة لها. 2 - كشف بأسماء أعضاء مجلس ادارة الشركة والشركات التابعة لها، وبأسماء المدراء التنفيذيين فيها. 3 - قائمة بالاستثمارات المملوكة للمؤسسة في الشركة والشركات التابعة لها، وهل هناك استثمار في الصناديق من قبل الشركة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بمحتويات الاستثمارات بهذه الصناديق والمبالغ في هذه الشركات؟ 5 - كم تبلغ قيمة المكافأة المالية لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين السنوية؟



عبدالله الكندري

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالاً إلى د. نايف الحجرف جاء فيه: تعدد المؤسسات العامة للتأمينات الاجتماعية احدى المؤسسات المستقلة التي تخضع لإشراف وزير المالية والتي لديها فوائض مالية تقوم باستثمارها محلياً وعالمياً، وبما أن المؤسسة تملك عدداً من الشركات ومباشرة ومنها شركة وفرة للاستثمار الدولي وشركة وفرة العقارية الدولية - الكويت، وشركة وفرة للخدمات وشركة وفرة - نيويورك - والشركات التابعة لها، ولما كانت الشركة الأخيرة لا تخضع لرقابة ديوان المحاسبة. لذا يرجى افادتي وتزويدي بالآتي: 1- حجم الأموال المستثمرة في شركة وفرة

## المويزري: معالجة قضايا تزوير الجنسية من خلال القضاء

من الجوء للقضاء وتحويل كل الملفات إلى النيابة العامة ما لم يكن هناك من لا يقع بالمستندات التي بحوزة الجهاز المركزي، مؤكداً أن حل هذه القضية يكون من خلال القضاء الكويتي. ورأى أن بعض أصحاب النفوذ يهضم الهاء المجتمع الكويتي بقضايا تزوير الجنسيات وغير محددتي الجنسية والقروض والوظائف والإسكان وغيرها، معتبراً أن استمرار تلك المشاكل يؤكد على «وجود فخر ونهج ماسوني بأيدي كويينين». وأن هناك من يرغب في استمرار هذه المشاكل بالرغم من أن حلولها سهلة جداً ولا تحتاج إلى فكر أو ذكاء أو تجاوزه على القانون.

سلسلة قضائية؟ ومن أين تأخذ هذه الهيئة معلوماتها؟ مطالباً الحكومة بفتح ملفات تزوير الجنسية عبر السلطة القضائية وليس عن طريق إنشاء هيئة». وقال «لا أشك بأحد ولا أقبّل التزوير بالهوية الوطنية، ولكن الحكومة لم تتحرك في هذا الجانب»، مشيراً إلى انه طالب بتمكين القضاء في هذه القضية ولكن لم يؤخذ بكلامه وتم رفض اقتراحه. من جهة أخرى، طالب المويزري بمعالجة وحل قضية (البدون) ورفع الظلم الواقع عليهم بسبب استمرار القضية عاقبة دون حلول نهائية.

ولفت إلى أن رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية سبق أن صرح بأن هناك أكثر من 30 ألف مستحق للجنسية الكويتية معاناة (البدون) بهذه الطريقة، مشيراً إلى أن «لدى علم بأن هؤلاء ويتم التصرف طبقاً للقانون مع البقية؟» وطالب بتمكين (البدون)



شعب المويزري

المعد النائب شعب المويزري أن الجنسية الحقيقية لقضايا تزوير الجنسية الكويتية وإنهاء ملف المقيمين بصورة غير قانونية (البدون) لا تكون إلا من خلال القضاء، رافضاً ما طرح عن إنشاء هيئة خاصة للنظر في قضايا الجنسية. وقال المويزري في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن محاولة ترسيخ فكرة إنشاء هيئة عامة تتعلق بقضية تزوير الجنسية محاولة للتشكيك في فئات من المجتمع وأمر لا يمكن قبوله، لأن المكان الحقيقي المختص بمعالجة هذه المسائل هي السلطة القضائية، مؤكداً ثقته التامة بالقضاء والنيابة العامة. وحذر من أن هذه الهيئة إذا أنشئت قد يستغلها البعض في تهريب وإبزاز المواطنين وسكوت سببا مصلت على رقب المواطنين، مضيفاً «حتى من حارب أجداده في معارك مثل الرقة والصريف وغيرها يتم سحب أوراقه ويقولون عنه غير كويتي».

## تخفيض سن استحقاق مكافأة ربات البيوت من 55 إلى 50 عاماً الشاهين يستعجل تقارير «العمل الأهلي» و«الخيرى» و«المساعدات الاجتماعية»

أن وافق عليه المجلس بالإجماع في مداولته الأولى، مؤكداً ضرورة استعجال المداولة الثانية للقانون الذي طال انتظاره من قبل آلاف الكويتيين والكوبيات العاملين في القطاع الخاص.



أسامة الشاهين

دعا النائب أسامة الشاهين إلى استعجال نظر تقارير لجنة الشؤون الصحية بشأن العمل الأهلي، والعمل بالقطاع الاجتماعي وإدراجها في جدول أعمال الجلسة المقبلة والتصويت عليها. وأوضح الشاهين، في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة أمس، أن تقرير اللجنة الصحية رقم 51 بشأن تعديلات قانون المساعدات العامة يأتي في مقدمة هذه التقارير وهو مدرج على جدول الأعمال منذ أشهر طويلة، ويتعلق بتعديل جزئي يثمر بالفائدة على الآلاف من ربات البيوت تخفض سن استحقاق مكافأة ربات البيوت من 55 سنة إلى 50 سنة. وأوضح أن ثاني هذه التقارير هو التقرير رقم 42 في شأن التعديلات على قانون العمل الخيري، مشدداً على أهمية تحديث التشريعات الخاصة بالعمل الخيري والتي تعود إلى العامين 1959 و1962 وخصوصاً بعد إعلان الأمم المتحدة الكويت مركزاً إنسانياً عالمياً. وأعرب عن تفاؤله بإقرار القانون بالمداولة الأولى لكونه مشروعاً حكومياً تتكامل مع مقترحات ونياحات وأيدت مؤسسات المجتمع المدني والجانج الخيرية مؤيقتها، وبالتالي أصبح عليه شبه إجماع ولم تقدم بشأنه تعديلات إلا من نائب واحد فقط. وأشار إلى أن التقرير الثالث هو التقرير رقم 43 التكميلي بشأن تعديلات قانون العمل بالقطاع الأهلي والذي سبق

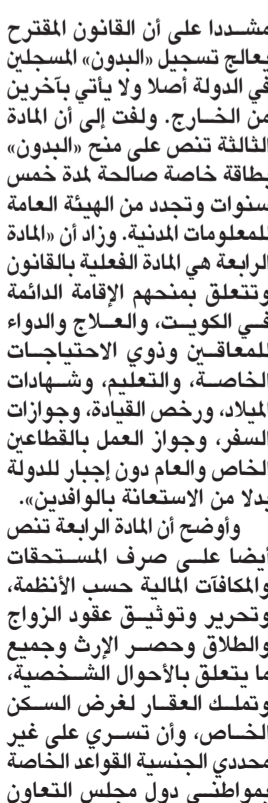


حل تطبيق Zappar

## هايف: «الحقوق المدنية للبدون» لا يتدخل في التجنيس

مشهداً على أن القانون المقترح يعالج تسجيل «البدون» المسجلين في الدولة أصلاً ولا يأتي باخرين من الخارج. ولف إلى ان المادة الثالثة تنص على منح «البدون» بطاقة خاصة صالحة لمدة خمس سنوات وتحدد من الهيئة العامة للمعلومات المدنية. وزاد ان «المادة الرابعة هي المادة الفعلية بالقانون وتتعلم بمنحهم الإقامة الدائمة للكويت، والعلاج والدواء الخاصين ونوعي الاحتياجات الخاصة، والتعليم، وشهادات الميلاد، ورخص القيادة، وجوازات السفر، وجواز العمل بالقطاعات الخاص والعام دون إيجاب للدولة بدلاً من الاستعانة بالوافدين». وأوضح أن المادة الرابعة تنص أيضاً على صرف المستحقات والمكافآت المالية حسب الأنظمة، وتحرير ونوئيق عقود الزواج و ما يتعلق بالأحوال الشخصية، وتملك العقار لغرض السكن الخاص، وأن تسرى على غير محددتي الجنسية القواعد الخاصة بمواطني دول مجلس التعاون

أكد النائب محمد هايف أن الاقتراح بقانون، في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغبر محددتي الجنسية، لا يوفي مزايًا خيالية لتلك الفئة ولا يظلم الكويتيين، معتبراً ان المعلومات التي تتردد في هذا الشأن غير دقيقة. وأوضح هايف في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أمس ان «الفترة الأخيرة خرجت فيها تصريحات تضلل الرأي العام وتعطي انطباعاً للشعار الكويتي بان هذا الاقتراح بقانون سيغير التركيبة السكانية ويصطي (البدون) امتيازات خيالية». وبين أن القانون المقترح روعيت فيه الجوانب الإنسانية أكثر من غيرها ولم يظلم الكويتيين. وشرح ان المادة الأولى من الاقتراح بقانون هي سادة تعريفية تحدد من هم المقصودين بـ «البدون» أو غير محددتي الجنسية، والمادة الثانية تتكلم عن مهمة الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بعدم قبوله تسجيل حتى المتقاعدين الذين تصرف لهم الدولة رواتب بجهة أنه تم نقل باب التسجيل،



محمد هايف

وأوضح هايف في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أمس ان «الفترة الأخيرة خرجت فيها تصريحات تضلل الرأي العام وتعطي انطباعاً للشعار الكويتي بان هذا الاقتراح بقانون سيغير التركيبة السكانية ويصطي (البدون) امتيازات خيالية». وبين أن القانون المقترح روعيت فيه الجوانب الإنسانية أكثر من غيرها ولم يظلم الكويتيين. وشرح ان المادة الأولى من الاقتراح بقانون هي سادة تعريفية تحدد من هم المقصودين بـ «البدون» أو غير محددتي الجنسية، والمادة الثانية تتكلم عن مهمة الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بعدم قبوله تسجيل حتى المتقاعدين الذين تصرف لهم الدولة رواتب بجهة أنه تم نقل باب التسجيل،